قوات حفتر توجه أول ضربة جوية للعاصمة طرابلس

ليبيا: «الوفاق» تطلق «بركان الغضب».. والأمم المتحدة تدعو إلى هدنة

عناصر من الجيش الليبي خلال تحركهم من بنغازي لدعم زملائهم في الهجوم على طرابلس امس (رويترز)

عواصم ـ وكالات: أطلقت قوات حكومة الوفاق الوطني في ليبيا عملية عسكرية مضادة تحت اسم «بركان الغضب» بهدف «تطهير كل المدن» من «المعتدين والخارجين عن الشرعية» في إشارة إلى الهجوم الذي تشنه قوات الجيش الوطني بقيادة المشير خليفة حفتر، التي اعلنت بدورها أنها نفذت للمرة الأولى ضربة جوية في إحدى ضواحي العاصمة طرابلس.

وبعد ساعات من تأكيد رئيس حكومة الوفاق فايز السراج أن حرب حفتر لن تجد الا القوة والحزم، أعلن المتحدث باسم قوات حكومة الوفاق العقيد محمد قنونو امس انطلاق عملية «بركان الغضب» ضد قوات حفتر.

وقال قنونو في اول تصريح صحافي من طرابلس غداة تعيينه في منصبه إن هذه العملية سوف تسمح بـ«تطهير كل المدن الليبية من المعتدين والخارجين عن الشرعية».

وغداة وصول قوات مسلحة متحالفة مع حكومة الوفاق بمركبات مزودة بمدافع آلية من مصراتة الى طرابلس للدفاع عنها، أعلنت الحكومة تشكيل غرفة مشتركة تضم كل المجموعات المسلحة في طرابلس، مشيرة الى إن طيرانها نفذ غارة على مواقع قوات حفتر جنوب العاصمة.

ودارت مواجهات مسلحة عنيفة امس بين الجيش الليبي وقوات حكومة الوفاق على أطراف طرابلس.

وسمع صدى المواجهات في الجهة الجنوبية لطرابلس وللمرة الأولى سمع صداها أيضا وسط العاصمة.

ويأتي هذا التطور بعد ساعات من وصول فصائل مصراته بمركبات مزودة بمدافع آلية لدعم حكومة السراج.

وذكرت وسائل إعلام محلية بأن المواجهات المسلحة جرت في محيط مطار طرابلس الدولي القديم الذي تسيطر عليه قوات حفتر، وفق مصادر عسكرية.

وفي السياق ذاته أعلنت وزارة الصحة التابعة لحكومة الوفاق سقوط 21 قتيلا و27 جريحا على الاقل في اشتباكات ضواحي العاصمة طرابلس.

ونقل موقع «بوابة الوسط» عن الناطق الرسمي باسم الوزارة أمين محمد الهاشمي قوله امس إن «حصيلة الاشتباكات في ضواحي طرابلس بلغت 21 قتيلا و27 جريحا»، واشار إلى أن من بين القتلي طبيبا وطبيبا مساعدا ومدنيين.

وأشار الهاشمي إلى أن الاحصائية الرسمية الصادرة عن غرفة العمليات المركزية بالوزارة التابعة تؤكد مقتل سيدتين جراء سقوط قذيفة عشوائية على منزل عائلة بمنطقة خلة الفرجان جنوب العاصمة.

في غضون ذلك، دعت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في بيان على موقعها الالكتروني امس جميع الأطراف العسكرية المتواجدة في منطقة وادي الربيع والكايخ وقصر بن غشير والعزيزية إلى احترام هدنة إنسانية لتأمين إجلاء الجرحى والمدنيين من قبل أجهزة وطواقم الإسعاف والطوارئ والهلال الأحمر الليبي.

الى ذلك، أعلن الجيش الأميركي سحبا موقتا لجنود له يتمركزون في ليبيا لم يكشف عن عددهم، وذلك بسبب المعارك العنيفة قرب طرابلس.

وقالت القيادة الأميركية لافريقيا ومقرها شتوتغارت بألمانيا في بيان «بسبب عودة الاضطرابات في ليبيا تم القيام بنقل موقت لكتيبة من القوات الأميركية الى خارج البلاد بسبب الوضع الأمني على الأرض».

واكتفى البيان بالتذكير بأن القوة الأميركية في ليبيا تقدم «دعما عسكريا للبعثات الديبلوماسية وأنشطة مكافحة الإرهاب وترسيخ الشراكات والأمن في كل المنطقة».

وشدد قائد القيادة العسكرية الأميركية لأفريقيا الجنرال توماس فالدهاوسر في البيان على «أن الواقع الأمني على الأرض يزداد تعقيدا وهو مفتوح على كل الاحتمالات».

وفي الغضون، شهدت قرية البلم سيتي، والمعروفة بـ«قرية النخيل» بمنطقة جنزور، غرب العاصمة الليبية طرابلس، امس عملية إجلاء لموظفي المنظمات الدولية الأجانب بواسطة سفينة.

وتعتبر قرية النخيل، المقر الرئيسي لأغلب المنظمات الدولية ومن بينها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، التي يرأسها غسان سلامة، وكذلك مقرا لبعض السفراء الاجانب.

الجيش «يغازل» المحتجين وتوقعات بلجوء البشير لـ «الخطة ب»

انقطاع كامل للكهرباء وحجب «مواقع التواصل» في السودان

المتظاهرون امام مقر الجيش السوداني امس (أ.ف.ب)

لمشاهدة الفيديو

عواصم ـ وكالات: دخل السودان منعطفا حرجا بعد ارتفاع عدد القتلى بين المحتجين المطالبين بتنحي الرئيس عمر حسن البشير إلى 6 وعشرات الجرحى، الأمر الذي دفع بالمجلس الأعلى للدفاع الى الاستنفار لبحث التطورات، وسط معلومات عن احتمال قيامه بتسليم السلطة للجيش.

ونقلت وكالة الأنباء الألمانية (د.ب.أ) عن مصادر نافذة قريبة من البشير أنه بات أقرب لتنفيذ الخطة «باء» المتعلقة بتسليم السلطة الى الجيش السوداني، بعد الاتفاق على ضمانات محددة تتصل بالوضع في البلاد وأخرى تتصل بملف الجنائية الدولية.

وفي محاولة لتخفيف حدة التوتر، اعترف مجلس الدفاع والأمن الوطني الذي انعقد برئاسة البشير أمس، بأن «المحتجين يمثلون شريحة من المجتمع يجب الاستماع إليها».

ودعا المجلس إلى تحكيم العقل وتجنيب البلاد الانزلاق نحو الفتن، مؤكدا أن المحتجين شريحة من شرائح المجتمع التي يجب الاستماع لمطالبها.

وأكد المجلس «أهمية جمع الصف الوطني وتحقيق السلام وضرورة الاحتكام لصوت العقل لتجنيب البلاد الانزلاق نحو الفتن».

وبحسب بيان للمجلس، أكد أن «المحتجين يمثلون شريحة من شرائح المجتمع التي يجب الاستماع إلي رؤيتها ومطالبها». ولفت البيان إلى أن المجلس أكد «حرص الحكومة على الاستمرار في الحوار مع جميع الفئات بما يحقق التراضي الوطني».

من جهة اخرى، أعلنت وزارة الموارد المائية والري والكهرباء عن انقطاع كامل للكهرباء في عموم البلاد أمس، وقالت في بيان «بدأ المهندسون والفنيون في إعادة تشغيل المحطات وتغذية الشبكة».

كما حجبت الحكومة السودانية مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة، في خطوة تعد الثانية من نوعها منذ اندلاع التظاهرات.

وفشل السودانيون امس، في التواصل عبر مواقع واتساب وفيسبوك وتويتر بسبب حجبها، ولجأ كثيرون لخدمات كسر الحظر الموجودة بالجوالات الحديثة.

من جهة أخرى، اعتقلت السلطات الأمنية امس، مدير تحرير صحيفة «الصيحة» السودانية أبو عبيدة عبدالله من مقر الصحيفة في الخرطوم واقتادته إلى مكان غير معلوم.

وجاءت هذه التطورات فيما كان آلاف السودانيين يتجمعون، ولليوم الثاني على التوالي أمس، خارج المجمع المحصن الذي يضم مقر قيادة الجيش بالخرطوم امس.

وأفادت «الأناضول» بأن أعداد المعتصمين تزايدت نهار أمس رغم الطوق الأمني والإغلاق لمداخل مكان الاعتصام وسط العاصمة.

وقضى العديد من المتظاهرين ليلته خارج المجمع الذي يضم أيضا وزارة الدفاع ومقر إقامة البشير ومقر جهاز الأمن والمخابرات الوطني السوداني. وردد المحتجون شعارات مناهضة لحكومة الرئيس وهتفوا «سلام، عدالة، حرية».

واكد منظمو التحرك، تحالف احزاب المعارضة الذي يضم المهنيين السودانيين، هذا الاسبوع أن التجمع يهدف الى الطلب من الجيش أن «يختار بين شعبه وبين الديكتاتور».

وقالوا في بيان انهم «يأملون في أن يتخذ الجيش موقفا من اجل الشعب».

وقد ارتفع عدد القتلى وسط المتظاهرين منذ السبت، إلى ستة أشخاص بعد وفاة أحد الموظفين برصاص طائش ببناية قريبة من مقر القيادة العامة للجيش السوداني حيث كان يعتصم عشرات الالاف من المتظاهرين منذ أمس الأول.

وأكدت لجنة أطباء السودان المركزية ارتفاع الحصيلة، فيما أصيب أكثر من 32 آخرين.

وقالت اللجنة عبر حسابها الرسمي على «فيسبوك» أمس: «شهيدان آخران تبذلهما أرض السودان في سبيل الحرية والتغيير، حيث بلغنا الآن استشهاد كل من: أحمد إبراهيم تبيدي من أبناء كوستي، وشهيد آخر مجهول الهوية، لم يحضر أحد من ذويه ولا يحمل أوراقا ثبوتية».

السعودية: مقتل 2 والقبض على آخرين هاجموا نقطة أمنية بالمنطقة الشرقية

وكالات: نفذت الجهات الأمنية السعودية في المنطقة الشرقية أمس عملية أمنية قتل على إثرها مطلوبان اثنان، كما تم القبض على اثنين آخرين حاولا الفرار من مركز ضبط أمني في أبوحدرية شرق المملكة.

جاء ذلك بعد استهداف الإرهابيين مركز الضبط الأمني برمي عدد من القنابل على العناصر الأمنية، ومحاولتهم تجاوز النقطة بغرض الهروب إلى خارج السعودية.

وبحسب قناتي «العربية» و«الحدث» أن ثلاثة من الإرهابيين الذين نفذوا الهجوم ضمن المطلوبين من محافظة القطيف والموضوعين على القوائم التي أعلنتها السعودية في وقت سابق.

5 سيدات عربيات يخضنها على 3 قوائم

ساعات تفصل نتنياهو عن انتخابات حاسمة لمستقبله السياسي

جنود اسرائيليون يدلون باصواتهم في انتخابات «الكنيست» امس قبل يومين من الاقتراع لبقية الناخبين (رويترز)

عواصم ـ وكالات: يصوت الإسرائيليون غدا في انتخابات تنطوي على رهانات كبيرة في قرارهم بشأن تمديد ولاية رئيس الوزراء الحالي بنيامين نتنياهو الطويلة في السلطة على الرغم من اتهامات الفساد ضده والمنافسة القوية من قبل رئيس الاركان السابق بيني غانتس. ويروج نتنياهو لنفسه كضامن لأمن إسرائيل ونموها الاقتصادي بعد أن أمضى أكثر من 13 عاما في المنصب. وتظهر استطلاعات الرأي أنه قادر على الفوز مرة أخرى.

وفي حال تحقق ذلك، سيكون رئيس الوزراء في طريقه للتقدم على ديفيد بن غوريون مؤسس اسرائيل الذي بقي في المنصب 13 عاما، في سنوات الحكم.

وفي نداء في اللحظة الأخيرة وجهه إلى الناخبين اليمينيين، قال نتنياهو السبت إنه يخطط لضم المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة في حال فوزه في الاقتراع. وتظهر استطلاعات الرأي أن كلا من الليكود و«أزرق وأبيض» سيحصل على ثلاثين مقعدا في البرلمان المؤلف من 120 مقعدا، وهذا ما يتطلب تشكيل تحالفات كما هو معتاد في إسرائيل.

وفي سياق متصل، تخوض خمس نساء عربيات الانتخابات الإسرائيلية ثلاث منهن على القائمتين العربيتين، فيما تخوض مرشحة عربية درزية المنافسة على القائمة المعروفة بـ«قائمة الجنرالات» التي تنافس قائمة رئيس نتنياهو.

وكان عدد النساء في الكنيست المنتهية ولايته 35 من أصل 120، بينهن ثلاث نساء عربيات.

دعوات لاختيار «شخصية توافقية» بدلاً من عبدالقادر بن صالح

البرلمان الجزائري يثبت «شغور الرئاسة» غداً وسط جدل حول «قيادة» المرحلة الانتقالية

الجزائر ـ وكالات: يجتمع البرلمان الجزائري بغرفتيه (مجلس الامة والمجلس الشعبي الوطني) غدا في جلسة مشتركة للمصادقة على إثبات شغور منصب رئيس الجمهورية الذي أبلغ به من قبل المجلس الدستوري الذي اخطره عبدالعزيز بوتفليقة باستقالة من منصبه في الثاني من أبريل الجاري.

وقالت غرفتا البرلمان في بيان مشترك بثته وكالة الأنباء الجزائرية الرسمية مساء أمس الأول، إنه تقرر عقد الجلسة غدا الثلاثاء بموجب مادة من الدستور وأخرى من القانون تحددان تنظيم البرلمان بغرفتيه وعملهما وكذلك العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة. وأضاف البيان أن الاجتماع يأتي استكمالا لاجتماع مكتبي غرفتي البرلمان الذي عقد الخميس الماضي بمقر مجلس الأمة برئاسة عبدالقادر بن صالح بحضور رئيس المجلس الشعبي الوطني معاذ بوشارب.

وتنص المادة 102 من الدستور على أنه في حالة استقالة رئيس الجمهورية أو وفاته يتولى رئيس مجلس الامة «مهام رئيس الدولة لمدة أقصاها 90 يوما، تنظم خلالها انتخابات رئاسية ولا يحق لرئيس الدولة المعين بهذه الطريقة أن يترشح لرئاسة الجمهورية».

وإذا كانت النصوص القانونية واضحة في مسألة استخلاف الرئيس فإن قضية سياسية طرأت بعد استقالة الرئيس سببها رفض الشارع والمعارضة لتولي بن صالح منصب رئيس الدولة كونه من رموز نظام بوتفليقة كما أنه قيادي في حزب التجمع الوطني الديموقراطي (حزب موالاة).

وكان أهم مطلب اتفق عليه المتظاهرون في سابع جمعة للحراك والأولى بعد استقالة بوتفليقة هو رحيل رئيس مجلس الأمة عبد القادر بن صالح، ورئيس الوزراء نور الدين بدوي ورئيس المجلس الدستوري الطيب بلعيز كونهم من رموز نظام بوتفليقة.

وفي هذا السياق، كتبت صحيفة «المجاهد» التي تعد أبرز وسيلة إعلام حكومية افتتاحية امس لمحت خلالها إلى إمكانية استبدال بن صالح بشخصية توافقية استجابة لمطالب الحراك الشعبي.

وقالت الصحيفة إنه يجب إيجاد حل لمسألة رئاسة مجلس الأمة في أقرب وقت من منطلق أن هذا الوجه السياسي (بن صالح) لن يقبله الحراك واعتبرت إيجاد شخصية توافقية لقيادة المرحلة الانتقالية في مكانه أمرا ليس بالمستحيل.

وهذا التوجه مفاده وفق مراقبين أن بداية المرحلة الانتقالية ستكون بتغيير رئيس مجلس الأمة بشخصية توافقية.

ويستدعي تغيير رئيس مجلس الأمة استقالة عبد القادر بن صالح اولا ثم استدعاء جلسة في أجل أقصاه اليوم لانتخاب خليفة له من بين الأعضاء وبأغلبية ثلاثة أرباع أعضائه.

وهناك طريقة أخرى لتغيير رئيس مجلس الأمة عبر تعيين شخصية توافقية ضمن الثلث الرئاسي (حصة الرئيس التي مازالت بها 7 مقاعد شاغرة) لخلافة عبد القادر بن صالح وهو قرار يصدر من رئيس الجمهورية المستقيل قبل ترسيم رحيله.

وكان بوتفليقة قد لمح في رسالة استقالته إلى صدور قرارات قبل رحيله النهائي عن الحكم تخص تسيير المرحلة الانتقالية.

«العدالة والتنمية» يطالب بإعادة فرز الأصوات بعموم إسطنبول

عواصم ـ وكالات: أعلن حزب الرئيس التركي رجب طيب اردوغان امس، أنه سيطلب إعادة فرز أصوات كل مراكز اقتراع الانتخابات البلدية في اسطنبول التي جرت الأسبوع الماضي، والتي تبين النتائج شبه النهائية خسارته لرئاسة بلديتها.

وأكد نائب رئيس حزب العدالة والتنمية علي إحسان يافوز أن حزب العدالة والتنمية، قدم طلبا امس الأول، للهيئة العليا للانتخابات من أجل إعادة فرز الأصوات في واحد من الأحياء الـ39 للمدينة.

وأضاف «سنطعن أمام الهيئة العليا للانتخابات، بواسطة فرعها المحلي، من أجل إعادة فرز كل الأصوات في جميع الأحياء (المتبقية)».

ووفق نتائج شبه نهائية، خسر حزب العدالة والتنمية في هذه الانتخابات البلدية، حيث فازت المعارضة برئاسة بلدتي اسطنبول وأنقرة، أكبر مدينتين في البلاد، واللتين سيطر عليهما حزب العدالة والتنمية وحلفاؤه الإسلاميون على مدى 25 عاما.

لكن العدالة والتنمية استنكر «مخالفات صارخة» سجلت خلال الانتخابات، خصوصا تلك المتعلقة بأصوات اعتبرت ملغاة خلال الفرز، وقدم بداية الأسبوع الجاري أول طعن من أجل إعادة فرز جزئية للأصوات.

يأتي ذلك فيما تجري إعادة فرز جزئية للأصوات في أنقرة حيث حل مرشح المعارضة منصور يافاس أيضا في الطليعة بحسب النتائج التقريبية. وأكد يافوز أنه بعد فرز 70٪ من الأصوات الباطلة، انخفض الفارق بين مرشح المعارضة ومرشح العدالة والتنمية في اسطنبول إلى 16500 صوت، مقابل 25 ألف صوت لدى إعلان النتائج التقريبية.

وأكد نائب رئيس حزب العدالة والتنمية أيضا، أن الانتخابات البلدية شهدت «انتهاكات منظمة، وهذا أمر يتخطى مجرد الخطأ الفردي البسيط».